الفصل الأول

نقل الاسم

حينما يستخدم النحاة القدماء مصطلح الاسم، فإنهم يستعملونه مقابلا للفعل والحرف، وذلك في معرض حديثهم عن تقسيم الكلمة، وحينئذ يدرجون تحته ما سوى الفعل والحرف، فيشمل الاسم الجامد، والمشتق، والضمير، والظرف، واسم الفعل، ولكنهم قد يستعملون مصطلح الاسم في مقابل الوصف، أو الظرف، أو المصدر، وغيرها، وحينئذ يقصدون به الاسم العام الذي لم يضف إلى اسميته ما يجعله نوعا خاصا من الأسماء، كالوصفية والظرفية، وهذا ما دعا بعض المحدثين إلى عد ما سوى الاسم العام: كالضمير والظرف والوصف واسم الفعل والمصدر أقساما مستقلة للكلمة .

وقد عرف سيبويه الاسم الذي يقابل الفعل والحرف بأنه: كرجل وفرس وحائط[1]، فهذا تعريف بالمثال، وكأنه أشار إلى المسمى بأنه إنسان أو حيوان أو جماد .

وعرفه المبرد بأنه ما كان واقعا على معنى، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك[2]، ولعله يريد بوقوعه على معنى أنه يخالف الفعل؛ لأنه واقع على حدث، ويخالف الحرف أيضا؛ لأنه ليس واقعا على معنى أو حدث، ولكن هذين التعريفين قاصران عن الوفاء

---

(١) الكتاب ١/ ١٢ .
(٢) المقتضب ١/ ١٤١ .

بتحديد مفهوم الاسم، ولذلك استدرك السيرافي هذا النقص، وعرفه بأنه كل شئ دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضي أو غيره، ثم قال : « فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه غير اسم »[1]، وقيد الزمن بالمحصل لكي يدخل المصادر في مفهوم الاسم؛ لأن المصادر تدل على زمن مبهم، أما الذي يدل على زمن محصل، أي: معين، فهو الفعل .

غير أن الزجاجي لا يرتضي مثل هذه التعريفات للاسم، ويرى أنها خارجة عن مقاييس النحو، وأوضاعه؛ إذ هى من حدود المناطقة، ويرى أن الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا، أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به، ثم يقول: « هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم »[2].

وهذا التعريف- وإن أراد به صاحبه تصوير الواقع اللغوي- لا يستوعب جميع وظائف الاسم، إذ لا يشغل الاسم وظيفة الفاعل، أو المفعول به، وما يكون في حيزهما: كالظرف والحال والتمييز فقط، بل يشغل وظائف أخرى: كالمبتدأ والخبر ونائب الفاعل، بل من هذه الوظائف ما لا يشغله إلا الاسم، وهو المبتدأ، ولو قال: ما صلح أن يكون مسندا إليه ومسندا- لكان أدق .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٥٣ .
(٢) الإيضاح في علل النحو ص٤٨ .

وقد عرفه الزمخشري بأنه ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، ولا شك أنه يخرج بتجريد دلالته عن الاقتران- الفعل؛ لأن معناه مقترن بزمن، ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث؛ لأنها تدل على معنى وزمان، وذلك أن أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمان المحَصَّل؛ لأن زمن المصادر مبهم[1] .

وإذا نظرنا في هذه التعريفات كلها، وما أشبهها مما تناقلته كتب النحو، فإننا نجدها تلتقي عند نقطة محددة تعزل مفهوم الاسم عن قسيميه: الفعل والحرف، وهذه النقطة تتمثل في دلالة الاسم على معنى في نفسه دون أن يقترن بدلالة على زمن معين، وهذا يشمل طوائف مختلفة من الكلمات، وقد حصروها في قسمين: **اسم عين**- وهو ما كان شخصا يدركه البصر: كرجل، وفرس، ونحوهما من المرئيات، **واسم معنى**- وهو عبارة عن المصادر: كالعِلْم، والقدرة، مصدري: (عَلِم)، و(قَدَر)، وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر[2] .

وقد أدرج الدكتور/ إبراهيم أنيس تحت الاسم ثلاثة أنواع، وهى: **الاسم العام**، ويعني به الاسم الكلى، نحو: شجرة، وكتاب، وإنسان، ومدينة، **والعَلَم** نحو: أحمد، وحاتم، **والصفة** نحو: كبير، وأحمر[3] .

وقد مر بنا أنه قسم الكلمة تقسيما رباعيا، وهو: الاسم والضمير والفعل والأداة، وعلى الرغم من أنه لم يجعل المصدر، أو اسم المعنى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦ .
(٣) من أسرار اللغة ص٢٨٢ ، وما بعدها .

قسما مستقلا من أقسام الكلمة- فإنه لم يدرجه تحت الاسم؛ لأن ما ذكره من أنواع الاسم الثلاثة يعد من قبيل اسم الذات، وبذلك يكون قد أهمل أحد نوعي الاسم اللذين أشرنا إليهما من قبل، وهما: اسم العين، واسم المعنى .

أما الدكتور/ تمام حسان- فقد جعل الاسم الذي هو قسيم الفعل والأداة والصفة والضمير والخالفة والظرف- يشتمل على خمسة أقسام:

أ- الاسم المعين، ويعني به الأعلام والأجسام والأعراض، ومنه ما يطلق عليه النحاة (اسم الجثة) .

ب- اسم الحدث، وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة .

ج- اسم الجنس، ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي: كعَرَب، وتُرك، واسم الجمع: كإبل، ونساء .

د- الميميات، ويعنى بها أسماء الزمان والمكان والآلة المشتقات، وليس منها المصدر الميمي؛ لأنه يتفق مع المصدر العام في دلالته .

ه- الاسم المبهم، ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معنى معين إذ تدخل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد، ونحوها، وتحتاج عند إرادة مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي، ولكن مسماها غير

معين، وذلك مثل: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، وأمام، ووراء، وحين، ووقت، وأوان...إلخ[1] .

ولنا على تقسيم الدكتور/ تمام حسان للاسم عدة ملاحظات:

الأولى- أنه ذكر الأعراض تحت الاسم المعين، ولم يمثل لها، فإن كان يريد بها ما يوصف به الجسم من الطول والعرض والقصر واللون والصغر والكبر- فإن ذلك كله من قبيل الصفات، لا من قبيل الأسماء المعينة .

الثانية- أنه ذكر تحت اسم الجنس- اسم الجنس الجمعي نحو: عرب وترك، واسم الجمع نحو: إبل، ونساء، مع أن هذا القسم يمكن إدراجه تحت الاسم المعين، أو اسم الذات؛ لأن اسم الجنس يشمل اسم الجنس الإفرادي، واسم الجنس الجمعي، فالأول مثل: إنسان، والثاني مثل: شجر، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، لا بالياء فقط كما مثل[2] .

الثالثة- أنه أدرج تحت الاسم ظروف المكان المبهمة وهى: أسماء الجهات: فوق، وتحت، وأمام، ووراء، وقبل، وبعد، وذكر أن دلالتها على المكان دلالة معجمية وليست وظيفية، مع أن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا في الظرفية، وإن جرها بـــ (من) خاصة لا يخرجها عن الظرفية، فلم نرها تشغل وظيفة أخرى في التركيب غير الظرفية، فدلالتها على الظرف معجمية ووظيفية، وما ذكره من أن هذه الأسماء

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٩٠ ، ٩١ .
(٢) راجع شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٥ ، ٢٦

ذات دلالة معجمية فقط، بمعنى أنها تستعمل في الظرفية وغيرها، إنما ينطبق على نحو: يوم، وحين، ووقت، وأوان، فهذه الألفاظ تدل على الزمن بصيغتها، وقد تستعمل في معنى الظرفية، وفي غيرها من الوظائف النحوية المختلفة .

الرابعة- أنه ذكر المصادر بأنواعها من قبيل الاسم، مع أن بعض الدارسين من تلاميذه قد جعلها قسما مستقلا من أقسام الكلمة[1] .

وأما الدكتور/ على أبو المكارم- فنفهم من تقسيمه الرباعي للكلمة- وهو الاسم والفعل والحرف والخالفة- أنه يدرج تحت الاسم ما عدا الفعل والحرف والخالفة مما يقبل علامات الاسم، وبذلك يندرج تحت الاسم ما عده الدكتور/ تمام حسان أقساما مستقلة من أقسام الكلمة، وهى: الضمائر والصفات والظروف، ولا يحول ما بين هذه الصيغ من قيم خلافية في الصيغة أو المعنى أو الوظيفة دون إدراجها تحت الاسم، يقول الدكتور/ على أبو المكارم: « من الممكن أن تجد في إطار هذه الأنواع الأربعة بعض المجموعات التي تتميز بقدر من الخصائص المشتركة التي تربط بينها، ومن ثم تميزها عن غيرها، وبذلك تصبح هذه المجموعات بالضرورة وحدات تقسيم صغرى فى نطاق النوع الذي يضمها كلها .

إن من الممكن مثلا أن تجد في الاسم من حيث البنية اللفظية مجموعتين: مجموعة الأسماء الجامدة، ومجموعة الأسماء المشتقة، كما

---

(١)راجع أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة للدكتور فاضل الساقي ص٢١٥- ٢١٩، والبيان في روائع القرآن ١/ ٥٢ .

أنه من الممكن أيضا أن تجد فيه من حيث الدلالة المجموعات الثلاث الآتية: مجموعة الأعلام، ومجموعة الأسماء الظاهرة، ومجموعة الأسماء المبهمة »[1] .

وبذلك يكون الدكتور/ على أبو المكارم قد صنف الأسماء تصنيفين: تصنيفا بحسب اللفظ، وتصنيفا بحسب الدلالة، وهذان التصنيفان يستوعبان جميع الأسماء بأنواعها .

ونحن نميل إلى هذا التصنيف؛ لأن تشتيت أنواع الاسم وجعلها أقساما مستقلة للكلمة قد يؤدي إلى الخلط بين خصائص الصيغ، والتعارض بين تقسيم وآخر، فما رآه الدكتور/ تمام حسان من مظاهر اختلاف بين بعض الصيغ التي تنتمي إلى الاسم مما جعله يعدها أقساما مستقلة، كالضمائر والصفات والظروف- أمر لا بد أن نتوقعه موجودا بين الصيغ والتراكيب في اللغة، فهذه القيم الخلافية لا تخرج الصيغة عن اسميتها، وإن كان الدكتور/ تمام حسان قد أتى بهذا التقسيم السباعي تبريرا لحديثه عن تعدد المعنى الوظيفي للصيغة، ونقلها من معنى إلى معنى آخر- فإن ذلك ممكن بين الصيغ التي تنتمي إلى قسم معين من أقسام الكلمة، ولكن بينها قيم خلافية تجعلها جديرة بان نعاملها في التركيب معاملة خاصة، وعليه فإن الاسم الجامد قد يستعمل استعمال الاسم المشتق، مع أنهما ينتميان إلى الاسم، وذلك لأن الاسم الجامد له خصائصه ووظائفه التي تختلف عن خصائص المشتقات ووظائفها .

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ .

وفيما يلي نتتبع بعض السياقات التي تضمنت نقل الاسم إلى استعمال آخر .

١.نقل الاسم إلى الوصفية:

والمراد من نقل الاسم إلى الوصفية أنه يشغل في التركيب وظيفة الوصف، بأن يقع خبرا عن المبتدأ أو ما في معناه، أو حالا، أو نعتا؛ لأن هذه الوظائف النحوية لا يشغلها إلا الوصف، فإذا شغلها الاسم الجامد اكتسب الوصفية .

وقد أثار ابن جني قضية نقل الاسم إلى الوصف عند تعليقه على بيت امرئ القيس:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتِها بمُنْجَرِدٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ[١]

فذكر أن الأصل: (تقييد الأوابد)، فحذف زائدتيه، ثم قال: « وإن شئت قلت: وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل، نحو قوله[٢]:

فلولا اللهُ والمُهْرُ المُفَدَّى لَأُبْتَ وأنت غربالُ الإهابِ

فوضع (الغربال) موضع (مُخَرَّق »[٣]، يريد أن الاسم الجامد في بيت امرئ القيس- وهو (قيد)- قد وصف به على إرادة المشتق، أي: (مُقَيِّد الأوابد)، كما أنه أخبر به في قول الشاعر- وهو (غربال)- على إرادة المشتق أيضا، أي: (مخرَّق الإهابِ) .

---

(١) من معلقته- شرح المعلقات السبع للزوزني ص٣٣ .

(٢) هو المنذر بن حسان – الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٢٤/ ٣٤ ، ولسان العرب ٥/ ٣٧٩٢ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٤٧ .

ومما يؤيد اكتساب الاسم الجامد معنى الوصفية حينما يقع خبرا عن المبتدأ، أو ما في معناه- ما ذهب إليه الكوفيون من أن الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميرا عائدا على المبتدأ بخلاف البصريين، غير أنهم يؤولون الجامد بالمشتق في نحو قولهم: (زيد أسد)، و(عمرو تميمي)، أي: (شجاع)، و(منتسب إلى تميم)[1] .

وقد وضح الدكتور تمام حسان ظاهرة نقل الاسم إلى الوصفية، وطبقها على القرآن الكريم، فقال: ((نرى من الممكن إما عن طريق النقل، وإما عن طريق التشبيه البليغ أن الاسم ينقل إلى الوصفية فيتحمل الضمير كما يتحمله الوصف وذلك حين نقول: (زيد رجل) و(زيد رأسُ القبيلة أو عمادُ قومه)، وقد قبل النحاة ذلك بطريق التأويل بالوصف، فقالوا: أي متصف بالرجولة، وقالوا أيضا أي: شبيه بالرأس أو بالعماد، ولو قرر النحاة في مثل ذلك أنه نقل للاسم إلى الوصفية ما احتاجوا إلى تأويل ومن قبيل نقل الاسم إلى الوصفية في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِي ﴾[2] ، ومثله أيضا قول أخوة يوسف: ﴿ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ ﴾[3]، وقول لوط لقومه: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾ [4]))[5] .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ١/ ١٩٨ .
(٢) يوسف: ٩٠ .
(٣) يوسف: ٨ .
(٤) هود: ٧٨ .
(٥) البيان في روائع القرآن ١/ ٥٣ .

ومن نقل الاسم إلى الوصفية استعماله حالا، وذلك إذا أمكن تأويله بمشتق بلا تكلف، أي كانت الوصفية فيه ظاهرة، نحو قولهم: (بِعْه البُرَّ مُدًّا بكذا)، أي: مسعرا، و(بعه يدا بيد)، أي: مقابضة، و(كرَّ زيد أسدا أي كأسد)، أي: مشبها لأسد، و(ادخلوا رجلا رجلا)، أي: مرتبين[1] .

كذلك يقوم الاسم الجامد مقام المشتق إذا نعت به؛ لأنه في معنى الوصفية، فيقال: (مررت بزيد ذي المال، وبزيد ذو قام، وبزيد القرشي)، أي: (صاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش)[2] .

ولعلنا نلاحظ أن نقل الاسم الجامد إلى الوصفية يعد نقلا دلاليا ووظيفيا في آن واحد؛ لأن اكتساب الاسم الجامد معنى المشتق أو الوصف جاء نتيجة شغله وظيفته، فهو نقل وظيفي استلزم نقلا دلاليا .

٢ .نقل الاسم إلى الظرفية:

ونعني بنقل الاسم إلى الظرفية أن يشغل وظيفة الظرف في التركيب، وحينئذ يأخذ حكمه الإعرابي، وهو النصب، وذلك بعد أن كان هذا الاسم صالحا لشغل أية وظيفة من الوظائف النحوية في التركيب، ولا فرق في ذلك بين الأسماء الجامدة العامة، والأسماء التي تطلق على جزء من الزمان، أو على المكان، وهى ما يطلقون عليها الظروف المتصرفة التي تشغل وظيفة الظرفية وغيرها، وهى مثل: ساعة، ويوم، وحين، ولحظة، ووقت، وشهر، وحول، وصباح، ومساء، ومكان، وعام، وسنة، فهذه الألفاظ– وإن دلت بمفرداتها على الزمان أو

---

(١) شرح الأشموني ٢/ ١٧٠، ١٧١ .
(٢) السابق ٣/ ٦٢ .

المكان- فإنها تشغل وظائف مختلفة في الجملة، كالمبتدأ والخبر والفاعل أو نائبه أو المفعول به، وغيرها، وهذا هو الأصل في استعمالها، ولكنها قد تنقل إلى الظرفية، فتتضمن معنى (في)، ويعد هذا النقل وظيفيا لا دلاليا؛ لأن هذه الألفاظ قبل أن تنقل إلا وظيفة الظرفية تدل بوضعها اللغوي على الزمان أو المكان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [1]، وكذلك ما كان دالا على الزمان أو المكان باشتاقه كأسماء الزمان والمكان[2]، نحو: مَذْهَب، ومَجْلِس، ومَضْرِب، ومُنطلَق، ومُلتقَى، ومُستخرَج، فهذه الصيغ المشتقة من المصادر على (مَفْعَل)- بفتح العين، أو (مَفْعِل)- بكسرها، إن كان من الثلاثي، أو على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر- إن كانت من غير الثلاثي- تدل على الزمان أو المكان بصيغتها، غير أنهم اشترطوا لشغلها وظيفة الظرفية في الجملة أن تتحد مع عاملها في المادة اللغوية، نحو: (ذهبت مذهبَ زيد)، و(رميت مَرمَى عمرو)، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، ولا بين المفرد والجمع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَـٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾[3] ، فـ(مذهب)، و(مرمى)، و(مقاعد) منصوبة على الظرفية[4] .

---

(١) البقرة: ٨٠ .

(٢) البيان في روائع القرآن ١/ ٥٤ .

(٣) الجن: ٩ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٣٤١ .

وإذا كانت أسماء الزمان أو المكان متصرفة تنقل من دلالتها على الزمان أو المكان بصيغتها إلى دلالتها على الزمان أو المكان بوظيفتها في الجملة- فإن ما يضاف إليها من الأسماء العامة قد ينقل نقلها، فيأخذ حكمها الوظيفي والدلالي، مثل: (كل- بعض- جميع- نصف)، ونحوها مثل: (مشيت جميعَ اليومِ وجميعَ البريدِ)، أو(كلَّ اليومِ وكلَّ البريدِ)، أو (نصفَ اليومِ ونصفَ البريدِ)، أو (بعضَ اليومِ وبعضَ البريدِ) .

كذلك أسماء الأعداد فإنها تنقل إلى معنى الظرفية إذا أضيفت إلى اسم الزمان أو المكان، كما في قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[1] ، أو ميزت به نحو: (سرت عشرين يوما ثلاثين بريدا)[2] .

وقد ذهبوا إلى أبعد من هذا حيث أجازوا نيابة اسم العين عن الظرف، وذلك عندما يحذف المصدر الذي كان الزمان مضافا إليه، فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه من اسم عين عن الظرف، نحو: (لا أكلمه القارظَيْن)[3] ، و(لا آتيه الفرقَدَيْن)، والأصل: (مدةَ غيبة القارظين)، و(مدةَ بقاء الفرقدين)[4] .

---

(١) الحاقة: ٧ .

(٢) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا .

(٤) شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣٣ .

ونخلص من هذا إلى أن الاسم إذا دل على الزمان أو المكان بلفظه أو صيغته- كان نقله إلى الظرفية نقلا وظيفيا، لا دلاليا؛ لأن دلالته على الزمان أو المكان موجودة في أصل وضعه اللغوي، أما إذا كان الاسم جامدا، أو عددا، أو اسم عين كان نقله إلى الظرفية وظيفيا ودلاليا، لأن دلالته على الظرفية مكتسبة من الاستعمال، وليست موجودة في أصل وضعه .

٣.نقل الاسم إلى العَلَمية:

وقد ينقل اسم الجنس الذي يدل على حقيقة عامة إلى العلمية، كأن يسمى رجل (أسدا)، أو (ثورا)، أو (حجرا)، فهى في الأصل أسماء أجناس؛ لأنها بإزاء حقيقة شاملة، وإنما نقلت إلى العلمية، فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع[١] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩ .

oberikandl.com